دعم سياحة اليخوت للاستثمارات البحرية

Yachts tourism supporting for naval investments

د. نشأت ادوارد ناشد – معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات– مصر –
nashaat691@yahoo.com

الملخص

تعاونت مصر مع العديد من الدول المعنية بالسياحة البحرية وسياحة اليخوت لأهميتها في فتح مجالات متعددة في تنمية الاقتصاد الوطني .البحر مليئ بالكنوز والموارد الطبيعية التي تفتخر بها أي دولة تملك القليل منها.

وللشباب نشاط اقتصادي في السياحة البحرية لجذب السياح للإستفادة من كافة القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة البحرية ؛لذا فهى قادرة على إستيعاب الشباب ولها قوة مميزة لإمتصاصها للبطالة المنتشرة .

السياحة البحرية لها إنعكاسات على الدخل القومي متمثلة في الزيادة الإنتاجية ,والتوسع في الإعمار والإبداع في الهندسة المعمارية البحرية وإعادة توزيع السكان ,وإستغلال وقت الفراغ والحد من الجريمة ,وتحسين الحالة الصحية والنفسية للمواطنين.وتظهر أهميتها في زيادة فرص الإستكشافات لموارد اقتصادية جديدة تتيح فرص للاستثمار فيها وتحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي.

اليخوت عبارة عن فنادق عائمة لها مواصفاتها الخاصة ومُلاكها من الأثرياء دائمًا وهي تعكس مدى رفاهيتهم وهى مظهر من مظاهر الثراء لها إجراءات محلية ودولية في الإنشاء والتشغيل والدول تنظم لها معارض,كما تشجع الشركات السياحية على تسويقها وتقوم بتيسيرات للدولة الجاذبه للاستثمار فيها .

Abstract

Egypt has cooperated with various countries that concerned with the naval tourism and yachts tourism for its significance in opening various fields in the national economy development. Sea is full of natural treasures and resources that any country feel proud to own few of them.

There is an economic activity for youth in the naval tourism to attract tourists in order to benefit from all other sectors related to naval tourism, therefore it is able to assimilate the young people youth and it has a distinctive power to absorb the rampant unemployment.

The naval tourism has reflections on the rational income that are represented in the productiveness increase, expanding in ages , creativity in naval architecture , population redistribution , exploiting the free time , crimes decreasing , and citizens' psychological healthy state improvement .its importance is shown clearly in the explorations opportunities increase of new economic resources provides opportunities for investment in order to improve the state of payments balance and the national income increases .

Yachts are floating hotels that have their special spectacles and rich owners . they always show their welfare and they are considered as an aspect of richness aspects have domestic and international steps for establishment .

Countries have arranges fairs for it, and the tourist companies encourage to market it and the facilities of the country attract investment in it,

المقدمة:

البحر يبدو أنه كلمة قاسية تتلاطم فيه الأمواج و يعزف أنواعًا شتى من الموسيقى والحياة .والبنية الأساسية والتحتية المتلاصقة به تكمل الصورة جمالًا وبهاءً , لقد كان الإنسان دائمًا مبدعًا وباحثًا عن الثروات في كل مكان ومع الإختلاف في طبائع البشر وملامحهم وعاداتهم وتقاليدهم وطبيعتهم وقدراتهم المالية ووفي ضوء هذا الإختلاف ظهرت أنواع شتى أيضًا من السياحة ومنها السياحة البحرية .

السياحة البحرية كانت وما زالت مصدرًا هامًا للتنمية الاقتصادية فانتضفضت لها الدول إنتفاضًة واعيًة في مواجهة المنافسة المشروعة بين الدول المغايرة . ولها دور في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .وفي باطنها الكثير من الموارد الطبيعية التي تفتخر بها أي دولة تملك مساحات ولو قليلة على الشواطئ داخلية كانت أم بحرية فهي فضاء ملائم لتحسين اقتصاديات الدولة.

فنحن في حاجة إلى ظهور هذا النشاط الاقتصادي السياحي الهام في أسرع وقت ممكن. لكي يواكب التطورات الدولية المعاصرة في مجال السياحة بشكل عام والبحر بشكل خاص . والإهتمام به يوضح كيفية الاستفادة من الموارد البحرية مع الحفاظ على تنميتها المستدامة.

قطاع السياحة البحرية لا يقل أهمية عن الكنوز الطبيعية المخفية في البر أو الجو التي يفتح المجال الواسع في الاستثمار وإتاحة فرص عمل جديدة للتنشيط السياحي في هذا القطاع والتعرف على الكائنات الحية التي تعيش تحت الماء ودورها في جذب السياحة للبلاد.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التركيز على إهتمام الدولة بتوظيف الشباب في القطاع السياحي لإمتصاص البطالة المنتشرة بين الشباب من خلال تنمية السياحة البحرية وتشجيع الاستثمار فيها واقامة المعارض لخاصة باليخوت وعرض لإنعكاساتها على الدخل القومي ومدي الإستفادة من نشاط الشباب وشغل أوقات فراغهم في تنمية الاقتصاد المصري .

أهمية البحث : ترجع أهمية البحث إلى الدور الهام التي تساهم به السياحة البحرية في التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة مناخ الاستثمار في السياحة, وتقديم الخدمات السياحية التي يتميز بها الشباب المصري فضلًا عن تناسب توظيف الشباب في السياحة البحرية مع أعمارهم المختلفة وإبداعاتهم نظرًا لقدرتهم على تحمل مشقات العمل تحت وفوق الماء لتحسين وضعهم ودخلهم الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين الدخل القومي .

منهج البحث: يناسب البحث المنهج الإستقرائي الإستنباطي وذلك لقلة المراجع في هذا الموضوع, وضعف النسب الإحصائية التي يمكن عن طريقها تحليل بعض البيانات التي ترقي لإدراجها في الإحصائيات العامة .

خطة البحث: من خلال موضوع البحث يمكن تقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: **المقومات المصرية للسياحة البحرية**.

المبحث الثاني: **دعم اليخوت للنشاط الاستثماري**.

مقدمة

يهتم السائح بسياحة ورياضة اليخوت([1]) لرؤية الأماكن الجديدة والتعايش مع كافة المشاهد الطبيعية التي تتميز بها الدول الساحلية والتعرف على الأساليب المختلفة للحياة البحرية ,والاستمتاع بالمصادر الطبيعية الشمس والبحر والمناطق الساحلية والمحيط الصحي والتعرف على عالم الآثار البحري وسياحات تحت الماء ومراقبة الحياه البرية بإعتبار أن اليخت منصة مراقبة , والمقارنات بيت العادات والتقاليد المختلفة من مقاصد السائح الثري ,بالإضافة إلى أن سياحة اليخوت تضمن بداخلها سهولة التنقل بين البلدان .ينتج عن هذا التنقل نشاط اقتصادي يحسن من مستوى دخول الأفراد وبالتالي ينعكس على الدخل القومي للدول الساحلية المتميزة في هذا النشاط .وسياحة اليخوت من المصادر المتعددة الوظائف الترفيهية كصيد الأسماك والغوص والاستكشافات المائية وركوب الرياح وفي نفس الوقت تعد سياحة أمنة بعيدة عن أيد الإرهاب .

سياحة اليخوت تؤثر وتتأثر بكثير من الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فهي تعد نشاط لتبادل الدخول ودمج الاستثمارات الاجنبية والوطنية معا وثروة مهمة للبلاد ومجال خصب للتخطيط للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفي نفس الوقت تعد سياحة واعدة لاستعمالها للمنتجات المحلية مع أن لها تأثير سلبي لشدة احتياجها إلى التطوير المستمر .

والتخطيط لسياحة اليخوت يحتاج للأخذ في الإعتبار العائد من الاستثمار في هذا المجال سواء في البنى التحتية والهيكل العلوي يحتاجان إلى تطوير الموانى والكفاءات في تقديم خدمات التموين للسافرين عبر البحر والمياه الداخلية . توصيف الوظائف التي تنشأ بغرض تمكين السياح من التقرب للطبيعة .كما تحتاج إلى الإهتمام بالمقيمين بالمناطق الساحلية مقارنة بأية نشاط سياحي آخر نظرًا لتعاملهم مع فئة من السياح ذو مستوى مادي عالي من المؤكد أنهم يؤثرون في توقعات المستهلك.وسياحة اليخوت تؤثر في الإستهلاك السياحي والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والدحل القومي والضرائب والاستثمار والتوظيف.

فرص الاستثمار في صناعة النقل البحري تتحدد في الموانئ التخصصية وفيها يتم إنشاء موانئ سياحية وموانئ يخوت سياحية بالبحر الأبيض المتوسط ,والبحر الأحمر ؛وفي أنشطة النقل البحري والأسطول التجاري ويتم إنشاء ترسانة لبناء اليخوت ؛وتعد الخطة الاستراتيجة للإستثمار السياحي لأنها تهتم بإنشاء أرصفة جديدة ومارينا لليخوت والكروز كما في شرم الشيخ ([2]).

المبحث الأول: المقومات المصرية للسياحة البحرية

أولاً :الموارد المائية للسياحةالمصرية :

انعم الله على مصر بموقع جغرافي متميز وطقس مناسب طول العام ,فالموقع الجغرافي يجعل من مصر مقصدًا سياحيا طوال العام ولا سيما النشاط السياحى المائي النهري والبحري الذي يمكن الإهتمام به للحصول منه على الخير الوفير الذي يساهم في تحسين الدخل القومي .

فطول السواحل المائية على البحرين الأبيض والأحمر تبلغ 2900 كم ([3]) تتمتع بالتنوع في أحيائها المائية .ويعتبر البحر الأبيض المتوسط دستور للسياحة البحرية فهو مناسب طول العام وتعبر فيه الألاف من السفن واليخوت وترتفع فيه كافة الأعلام الدولية والتشارك مع موانئ عديدة على كافة سواحله .

وهناك بعض والتهديدات الاقتصادية مرتبطة بتغير المناخ الذي يعد من العوامل المؤثرة في تنمية الاقتصاد القومي من السياحة البحرية فالثلوج مثلا معوقة لهذا النوع من النشاط ويتأثر تبعا له الفرص الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ونمو الصناعة ([4]),خلفية التضاريس من المؤكد أنها تؤثر اقتصاديًا على الدول ([5]).

ثانيًا :الأهداف الاقتصادية للسياحة البحرية :

تهدف السياحة البحرية إلى العدد من الأهداف الاقتصادية نبرز أهمها مايلي :-

1- زيادة معدل نمو السياحةة لتكثيف مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ودعم ميزان المدفوعات من خلال الدخل السياحي الإجمالي والذي يرتفع سنة بعد الأخرى ورفع نوعية السائح البحري الذي غالبا ما يتسم بالثراء ويعد من رجال الأعمال وتزيد مدة إقامته أكثر من شهر على الأقل ويزداد معدل إنفاقه اليومي عن طريق التنقل الدائم بين الموانى المصرية .
2- رفع معدل مستوى مساهمة السياحة البحرية في الرخاء الاقتصادي عن طريق زيادة جذب السائح المحترف في الترحال البحري وتنشيط الدورة الاقتصادية بزيادة إنفاقه .
3- المساهمة في تنمية السياحة البحرية الاقليمية والعربية عن طريق خلق مجتمعات سياحية متكاملة لخدمة تنويع العرض السياحى للسكان الساحلين وتنشيط تسويق الشركات المتخصصة في السياحة البحرية وسياحة اليخوت.
4- زيادة فرص العمالة البحرية الذي يقع عليهم عبء كبير في جذب السائح البحري فالرحلة البحرية تطول مدتها في عرض البحر وبكون نتيجة التعامل مع المدربين على العمل في هذا القطاع وجود فرصة للتعايش بين الشعوب ونقل وإثراء الثقافات ونشر المعارف وحفز المواهب وفتح أسواق سياحية برية وبحرية كثيرة.
5- الحد من تلافي الأثار الاقتصادية السلبية كالتضخم ووجود البطالة والكساد التجاري والصناعي للصناعات التى تعتمد علها الساحة البحرية .
6- مشاركة المجتمعات في التقدم العلمي وتسليط الضوء على الإبداعات في الهندسة والعمارة البحرية .
7- فتح مجالات اقتصادية وتجارية وتعاون دولي ونقل بضائع وتبادل خبرات فيما بعد بحيث لا تتعارض مع الغرض من السفر السياحي وممارسة نشاط مربح ([6]).

ثالثاً: اقتصاديات الطلب على اليخوت .

الخصائص الأساسية لتجهيزات اليخوت تتطلب تحليل للسوق ودراسته الذي يبدو من ظاهره نقص في البيانات اللازمة للتحليل بسبب إهتمام بعض الدول دون البعض الآخر عن تنمية الاقتصادات السياحية البحرية ,وتحتاج السياحة الملاحية لرأسمال ضخم لغزو الأسواق العالمية الذي يحتلف بحسب درجة تقدمه اقتصاديًا لوجود تناسب في البنية التحتية والتنمية التكنولوجية المتطورة التي عن طريقها يحدد مدى سيطرتها على السوق الدولي للسياحة الملاحية .

رابعًا: نشاط المستثمر في السياحة الملاحية :

والمستثمر ينظر إلى عائد الاستثمار في السياحة الملاحية ,ومن المؤكد يحسب المدة التي يتوقع فيها استرداد رأسماله المستثمر في ظل وجود تعاظم لمخاطر الاستثمار .وقوانين الاستثمار تشجع على اقتحام مجال السياحة وخاصة الدول التي تهتم وتعتمد على مواردها علي الايرادات المتحصلة من السياحة وتمنح للمستثمر فرصة التغلب على العقبات التي قد تتصادف وتعترض طريقه الاستثمار في مجال السياحة البحرية .

تشير الدراسات([7]) والواقع العملي بعدم إهتمام الدول بهذا القطاع فقلة الأيدى العاملة الماهرة ونقص التدريب وقلة الموظفين المهتمين بهذا القطاع كل ذلك يعطى دلالة على نجاح الاستثمار في السياحة البحرية ومن الضروري على أصحاب القرار الإهتمام بسد فجوة نقص العمالة وعدم تدريبهم حتى يتم نجاح الاستثمار في السياحة الملاحية لتظهر عناصر الجذب لهذا النوع في زيادة المهارات للقائمين على إدارة هذه المشروعات وفي نفس الوقت تعكس مهارات المستثمرين([8]) وأصحاب القرار لذلك نأمل إنشاء مراكز بحوث لسياحة اليخوت ليساعد المختصين وأصحاب القرار لإتخاذه في الوقت والكيفية الملائمين .

يري البعض أن 10 سنوات كافية لإسترداد رأس المال المستثمر في هذا القطاع على المستوى المحلي لذا من الضروري معرفة الإمكانيات المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل لصناعة السياحة الملاحية التي أصبحت تتنامى عامًا بعد الآخر وأصبحت المواني جذابة لإستقبال اليخوت ,وأن هناك فضاء كبير جاذب للاستثمارات الملاحية في قطاع السياحة وسياحة اليخوت .ونأمل من الحكومة أن تستغل امكانياتها البحرية واتاحة فرص الاستثمار فيها لدعم النموذج الأوربي الناجح وتطبيقه في المنطقة العربية .

إهتم قانون الاستثمار بالحث على مزاولة الأنشطة الاستثمارية في قطاع السياحة عن طريق استخدام المال فى الإنشاء أو توسعة أو تطوير أو تمويل أو تملك أو إدارة المشروعات السياحية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد .وخاصة تحديد إقامة وتشغيل مارينا اليخوت والأنشطة المكملة لها أو المرتبطة بها كيخوت السفاري وجميع الوسائل المخصصة لنقل السياح سواء كانت بالبحر أو عن طريق نهر النيل .ويستلزم أيضًا إقامة وتشغيل وإدارة المراسي النيلية متكاملة الخدمات اللزمة للتشغيل السياحي وبطاقة استيعابية معينة محددة في اللائحة التنفيذية للقانون ([9]).

الاستثمار في الابداع والابتكار في قطاع السياحة من أولويات التخطيط في الدول الأوربية حيث تتجه البنوك في دعم المشروعات الاستثمارية السياحية بتمويلهاوخاصة المشروعات التي تتضمن الإبداع والإبتكار في السياحة الساحلية والبحرية من خلال" برنامج أوربا المبدعة creative Europe program" الذي يهدف إلى المنافسة لزيادة الطلب على السياحة بما يحتوي على عروض ومنتجات بحرية وتحسين نوعيتها مع استمراريتها وصولًا لمهارات الإبداع ([10])ونأمل تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة البحرية .

خامسًا: فرص التنمية للشباب من سياحة اليخوت :

هناك مجالات متعددة للشباب([11]) في العمل بهذا القطاع فعن طريق القروض يمكن لمن يرغب في تأجير وامتلاك قوارب ويخوت وبيع ادوات لازمة للقطع البحرية تعتمد على المواصفات القياسية العالمية والقانونية ؛فتحقق الدخل الذي يرضي طموحات الشباب ويجب الإبداع والإبتكار في العمل في قطاع سياحة اليخوت والتخطيط الجيد لهذا النشاط الواعد ونأمل من خلال توفير فرص العمل للشباب أن يتم التخطيط للمسارات البحرية الدينية والثقافية والتاريخية القديمة لدعم الثقافة والعمل لدى الشباب .

المبحث الثاني: دعم اليخوت للنشاط الاستثماري

أولًا: الإرتباط المهني بسياحة اليخوت :

ظهرت سياحة اليخوت في اليونان على سبيل المثال منذ الستينات ([12])وبدأت تغتنم الفرصة في الوقت الحاضر لتحديث السفن لخدمة السياح القادمون من أوربا وأمريكا للاستحواز على سوق السياحة البحرية ومنافسة تركيا لتحسين الدخل القومي لأن الإعتماد على الدخل الملاحي ينتج عن الرسوم المحصلة من اليخوت البحرية ([13]).ويخوت السياحة بدأت تظهر كأحد الأنواع الجديدة التي تلعب دور هام في النشاطات السياحية وأصبحت لها تأثير تنافسي .

سياحة اليخوت تدعم الاقتصاد المحلي كمشروع استثماري خاص أو حكومي ويجمع هذا النشاط بين سمتين السمة السياحية ويهتم بها الاقتصاديون والسمة البحرية وهي لا تعني فقط البحار لكنها تعني أيضًا الأنهار والبحيرات والقنوات وتعتبر بهذا الوصف من خصائص السياحة الملاحية بأنها صناعة رئيسة قد يصل تمويله من جهات ومنظمات دولية متخصصة لأنه من أقوى الأسواق في أوربا وأمريكا ونأمل وضع دليل بإتاحة فرص التمويل في قطاع السياحة البحرية .

وتحتاج سياحة اليخون العديد من المهن لإنجاح هذا النوع من النشاط الاقتصادي؛ففضلا عن نوعية العاملين في قطاع السياحة بشكل عام هناك بعض المهن تضاف لهذا السوق الجديد كالجغرافين وخبراء في التخطيط المكاني ومتخصصين في حماية البيئة وخبراء السياحة والمهنيين في أعمال تشيد وبناء السفن وبعض رجال الصناعة والمتخصصين في التسويق والإدارة والمضيفين البحريين والمترجمين والخدمات الطبية الثابتة والمتحركة,والمتخصصين في الإلكترونيات البحرية والمهتمين بالمهارات الصناعية ,والمنقذين البحريين والسباحين والغواصين وطاقم البحارة والمهندسون المصممون للملابس البحرية المتميزة في هذا القطاع .

والاستثمار في اليخوت والعمالة المتخصصة من أهم شروط التنافس المستمر لإثبات الإبداع والإبتكار في العمل البحري ,فرجال الأعمال ملاك اليخوت هم أول من يقومون بالترويج للعمالة البحرية الماهرة والمحترفة في المجال البحري ونأمل دعم السياحة بعمالة محترفة لها نقابة متخصصة للدفاع عن حقوقهم.

والبيئة الطبيعية الفريدة لمصر التي تحيط بها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر ويشق وسطها نهر النيل بالإضافة إلى البحيرات المتعددة في المناطق المختلفة لها قيمة اقتصادية مهمة من حيث سياحة اليخوت لأنها مظهر من مظاهر الثراء تعكس مستوى الرفاهية للسائح البحري ؛إلا انه لم يتم تقييم هذه الإمكانات على نحو كاف بسبب النقص في البنية التحتية والقصور في التشريعات .فمن الضروري الإهتمام بصناعة سياحة اليخوت في مصر بسبب إمكانية بناء المراسي وتجهيز الموانئ وإمدادها بأفضل الخدمات السياحية ليعكس مردودها على النشاط الاقتصادي بشكل عام والتنمية السياحية بشكل خاص حتى تتحقق التنمية في كافة الأنواع السياحية لتميز مصر سياحيًا.

وتشييد الموانئ يحتاج إلى سرعة في التنفيذ لتكون مصر رائدة بين البلدان ليكون لها حصة كبيرة خاصة لموقعها الجغرافي على سواحل البحار المطلة عليها لتحقيق منافسة مشروعة مع بلدان لا تتميز بجمال الطقس المعتدل مثل كافة الدول الأوروبية المنافسة .الشواطئ المصرية تعد من الشروط المثالية للسياحة البحرية صيفًا وشتاءً بالإضافة للعديد من المواني والمحميات الطبعية والمناطق الاقتصصادية الحرة وهي موانئ متخصصة في السياحة والتي تختلف عن الموانئ التجارية وموانئ اللجوء والموانئ الصناعية ([14]).

ثانيًا: صناعة وصيانة اليخوت السياحية :

تفتح صناعة وصيانة اليخوت المستغلة في صناعة السياحة مجالات عديدة للصناعت المحلية المختلفة فهي قريبة الشبه من بناء عقارات وتخدمها صناعات تكاملية ؛صناعة اليخوت تحتاج إلى مواد خام من الأخشاب والحديد والفايبر جلاس والسباكة والطلاء وأدوات كهربائية وتحتاج أيضًا من المعدات المعقدة والمحركات والمعدات البسيطة كالخيوط مثلا حسب الخامات وتوافرها وفي نفس الوقت تنشط حركة الإستيراد والتصدير لبعض المواد الخام الغير متوفرة في المجتمع المحلي.كل هذه الصناعات تطلب كميات تتناسب مع أطوال وأحجام المنشآت البحرية وبالتالي تستهلك عمالة متناسبة مع المدة التي تنتهي فيها التشطيبات اللازمة لإنزال اليخت المياه للعمل([15]) .

تحتاج المؤسسات التي تتخصص في إنشاء اليخوت إلى دعم من الحكومة ووزارة السياحة وكافة المؤسسات المحلية والدولية المرتبطة بهذا النشاط كتيسيرات في إجراءات التراخيص وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على الورش المصنعة

خاصة أن زمن انشاء اليخت قد يستغرق وقت كبير ويخضع للتغيرات في اسعار الصرف وثمن المواد الخام المحددة بالعقد المبرم في أوقات سابقة على التسليم .

فسياحة اليخوت صناعة اقتصادية مستمرة تقلل من التسرب الاقتصادي وتحمل وعود عظيمة لتحسين الدخل المحلي لتفاعل الزائر مع الساكن المحلي ([16]).وتتيح فرصة التبادل بين العملات وهي صناعة واعدة من تفاعل المستثمر كمنجز عمل لهذه الصناعة مع الحكومة المضيفة ليتم الاستفادة من فائض الأموال الناتجة عن هذه الصناعة ولاسيما الاستثمار على الجزر.

ثالثًا : الإيجابيات والسلبيات الاقتصادية للسياحة البحرية :

السياحة البحرية قابلة للتطوير لجذب أكبر عدد من السياح لتكون أكثر القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية ويصاحب ذلك العديد من الفاعليات التجارية والاستثمارات الأجنبة وهي تؤثر على كل المستويات وتعد سلسلة اقتصادية متكاملة واضحة غير قابلة للجدل لإهتمامها في تحسين الوضع الاقتصصادي والاجتماعي للمقيمين في المناطق الساحلية وتوفير فرص عمل للسكان المحليون كل بحسب رأس ماله بممارسة الانشطة التسويقية والصناعية وتشجيع عملية النقل وحركة الموانى ([17]).

القطاع البحري يساهم في تحسين الدخل القومي وهو مصدر من المصادر الأساسية لتنمية الدخل القومي .كما يدعم فرص العمل ويحد من البطالة بسبب توافر البنية التحتية المتكاملة ويتوقف ذلك على مدى توافر اللوائح والقوانين التي تنظم هذا العمل لخدمة هذا القطاع .

ومن السلبيات التي ممكن أن تلاحظ في هذا القطاع هو احتمالية ضررها للبيئة البحرية ([18])هو التخلص من المخلفات المضرة للبيئة البحرية ولاسيما الإستهلاك التام للشحوم والزيون المستهلكة نتيجة حركة المحركات داخل الماء وعدم إنتظام السفن الذي يسبب التشوه الجمالي لعشوائية الترسية وهذا يتم في الأجل القصير. بعكس الحال إذا كان هناك نقص في عدد الموانيء وضعف الخدمات بها وهي التي توصف بأنها سلبيات طويلة الأجل ([19]).

السياحة البحرية كما أنها تساعد على الهجرة نتيجة الإختلاط بين السائح الأجنبي وطاقم العمل بالسفينة بإعتبارهم مهنيون متميزون بارعون في العمل ومتميزون في أدائه لقلة عدد هؤلاء الفئة وتكلفة تدريباتهم وصعوبة الحصول عليهم ولاسيما أصحاب المهارات والقدرات الخاصة ؛إلا أنه يؤدي لنتيجة هامة هو نقص هجرة السكان المحليون بسبب تحقيق ربح وفير من فرص العمل المتوفرة في المناطق الساحلية ؛إلا إذا تسبب هولاء السكان في المساعدة على الهجرة الغير شرعية عبر السفن واليخوت البحرية .

رابعًا:اقتصاديات معارض اليخوت:

ومعارض اليخوت لها ظروف خاصة لإقاماتها فهي تختلف عن بقية المعارض نظرًا لطبيعة المنتجات التى تستلزم بنية تحتية ومراسي ومطاعم وفنادق ومطارات- لو لزم الأمر- وتتولى الشركات المصنعة لليخوت في الإهتمام بالمشاركة في مثل هذه المعارض ذات الطابع الدولي ؛فالرياضات البحرية متطورة واليخوت تحتاج إلى مساحات برية ومائية كبيرة فالمعرض يحتاج لمساحة للعرض لإتساع عدد العارضين بحسب مساحات اليخوت المختلفة وكذلك جنسية العارضين.

والمعرض يجب أن يتسع للقوارب المطاطية والدراجات البحرية والقوارب الرياضية والمحركات البحرية وقوارب النزهة وقوارب العمل والأجهزة التكنولوجية وأدوات الإنقاذ والغطس وكافة قطع الغيار وأجهزة الإتصالات السلكية والا سلكية ولوازم الصيد والأثاث الفندقي الذي يناسب طبيعة عمل اليخوت.

عن طريق المعارض يتم التسويق للموانى المصرية وتنشيطها على المستوى الدولي والخدمات اللوجيستية المتاحة والتعرف على الشباب الماهر المتمرس في الأعمال البحرية الذي بدوره ينقل فكرة حسنة عن وسائل جذب السياحة ليس للقطاع البحرى فحسب بل كافة القطاعات السياحية .وإن كانت مصر ينقصها التخطيط لمعارض اليخوت من الجهات الرسمية إلا أنها تعتمد على المبادرات الخاصة للإفراد في محاولات عدة لتنظيم مثل هذه المعارض .

خامسًا: التكنولوجيا في سياحة اليخوت:

من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة لها دور في مجال سياحة اليخوت وتدخل في هذه التكنولوجيا الأدوات اللازمة ومنها معرفة الطقس والحالة الجوية والأجهزة المنزلية المناسبة لليخوت كذلك أدوات الصيد وأجهزة الكشف عن أماكن تجمع الأسماك وأنواعها في قاع البحر وأجهزة الارسال والإستقبال الرادارات البحرية والأجهزة الحديثة في الإنقاذ لتعطى أعلى

درجات الأمان .فالأسماك المنتجة من البحار بمعرفة صياديها من اليخوت السياحية تعكس أنماط إستهلاك مواد غذائية معينة ([20]).

سادسًا: اليخوت فنادق عائمة :

تعد اليخوت كفندق عائم مثل الفنادق الثابتة و تقسم إلى درجات ومواصفات لتحقيق رغبات السائح البحري أو المسافر على متنها – في حالة عدم إحضار السائح الأجنبي اليخت الخاص به – تجهز بكافة التجهيزات والخدمات التي يحتاجها السائح المسافر من سينما وتليفزيون وأسواق وخدمات وغرف مجهزة ووسائل ترفيه حتى لا يشعر السائح البحري بالملل والضيق برغم ارتفاع تكلفة هذه الرحلات بالمقارنة بالفنادق الثابتة وذلك لإرتفاع تكلفة التشغيل والظروف المحيطة التي لا تساعد البحارة في الرسو في أي مكان غير مجهز أو تجنب المخاطر اثناء الرحلة ([21]).

سابعًا: النشاط المالي والإداري لسياحة اليخوت :

والسياحة البحرية تعتبر مورد مالي للدولة كما ينظمها نظام إداري متداخل بين وزارات وهئات عامة في الدولة ويمكننا توضيح ذلك كما يلي :

أ- الجهات الإدارية المرتبطة بنشاط سياحة اليخوت :

سياحة اليخوت تحتاج إلى التعامل مع جهات عديدة محلية ودولية لدعم هذا النشاط ومن أهم تلك الجهات : وزارة السياحة ,وزارة النقل,وزارة الهجرة ,والصحة ,وزارة الاستثمار , وزارة التموين ,مؤسسات التعليم العالي والجامعات ,وحرس الحدود,وزارة التضامن الاجتماعي ,وزارة التجارة ,وزارة العمل والضرائب ممثلة في الجمارك ([22]) .

ب- الرسوم من سياحة اليخوت :

ومالك اليخت غالبًا يعد من رجال الأعمال المنتعش اقتصاديا له ثقافة خاصة وقدرة مالية تفوق السائح التقليدى القادم بالطائرة نظرًا لبقاء سائح اليخت أطول فترة ممكنة في البلاد يتجول ويتسوق ويمون ويستهلك في مدة تتراوح من شهر إلى ستة أشهر وفي خلال هذه الفترة يكون سائح اليخت مستهلك للسلع والخدمات وتستفيد منه الدولة في تحصيل رسوم مرور ورسوم دخول الموانيء ورسوم رسو ,ورسوم مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والتراخيص اللازمة لقيادة اليخت ومتحصلات جمركية .

فالضرائب على القيمة المضافة وضريبة الدخل والضريبة المحصلة من المرتبات –على افتراض تدريب العمالة المقيمون في المناطق الساحلية – تساهم في تحسين الدخل القومي .

ج- إجراءات ترخيص ميناء سياحي:

1- بيانات الجهة المنشئة للميناء السياحي وتحدد إحداثياته الجغرافية بكل دقة بحسب قرارات الإنشاء التي تتم بموجب قرار رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن الترخيص بتأسيس شركة للتنمية السياحية خاضعة لأحكام القانون رقم 72لسنة 2017 بإصدارقانون الإستثمار والقانون 159 لسنة 1981 قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والمسئولية المحدودة ولائحته وبمراعاة القانون 95 لسنة 1992 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته.وصف الميناء وبياناته يكون بشكل دقيق وله اسم رسمى لدى لسلطات السيادية و اسم تجارى بحسب متطلبات القانون .

2- أهم بيانات الميناء تكون متضمة :الموقع ,المكونات,نشاط الميناء ,المساحة الكلية ,المساحة البحرية ,المساحة الأرضية جول الأرصفة ,قرار إنشاء الميناء ,مدة ترخيص الميناء,ساعات العمل وتمتد على مدار الساعة ,فرار التشغيل ,ومتوسط عدد اليخوت المترددة سنوياً,والقدرة الإستيعابية للميناء.

وتحدد الخصائص الملاحية التقليدية والإلكترونية لإرشاد اليخوت وبيانات الإرشاد الذي يقدمها الميناء كخدمة الإرشاد باستخدام لنش الخدمة والمساعدة فى رسو اليخوت على عوامات الرباط أو على الأرصفة المختلفة بما فيها أرصفة الدائرة الجمركية.

كما يتم توضيح كافة الإجراءات اللازمة لتغذية اليخوت بالمياه العذبة ,والكهرباء والإتصالات والوقود والزيوت والمواد الغذائية إن أمكن ,وتوافر خدمة إصلاح اليخوت واستقبال مخلفاتها حفاظًا على البيئة البرية والبحرية من التلوث بحسب نصوص قانون البيئة .

النتائج والتوصيات :

اولاً: النتائج :

- تعد مصر ملجأ آمن للمستثمر في قطاع السياحة البحرية لوجود قانون الاستثمار الذي يتيح للمستثمر عديد من الضمانات والحوافز التي تؤهله للاستمرار في العمل على الاراضي المصرية بحسب السيايات الاقتصادية التحريرية وعدم وجود قيود على المستثمر من تحويل أرباحه للخارج وضمان وجود التحكيم الدولي في حالة النزاع .
- معدل إنتاج السلع والخدمات سريع وكاف لتغطية احتياجات السياحية البحرية
- يتنوع الاستثمار في مصر بين التجارة والصناعة والخدمات مع وجود مناطق استثمارية بحسب الخريطة الاستثمارية لكل محافظة ولاسيما المحافظات والمناطق الساحلية ,البيئة الاستثمارية مواتية لجذب رأس المال العربي والأجنبي بضمان تقرير صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والمحلية .

ثانياً: التوصيات :

- دعم السياحة بعمالة محترفة لها نقابة متخصصة للدفاع عن حقوقهم.
- على الحكومة أن تستغل امكانياتها البحرية واتاحة فرص الاستثمار فيها وتيسير فرص اقتحامها للشباب .
- إنشاء مراكز بحوث لسياحة اليخوت .
- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة البحرية بتوفير كافة البيانات اللازمة لهذا القطاع .
- التخطيط للمسارات البحرية الدينية والثقافية والتاريخية القديمة .
- وضع دليل باتاحة فرص التمويل في قطاع السياحة البحرية .

المراجع :

أولا: باللغة العربية :

- د.حسن سند,د.أكمل رمضان:التشريعات السياحية والفندقية ,كلية السياحة وافنادق جامعة المنيا ,2006.
- د.عبد الباري أحمد على داوود:محاضرات في أسس صناعة الضيافة ,كلية لسياحة والفنادق ,جامعة المنيا ,بدون سنة نشر.
- د.محمد خليل ابراهيم :البيئة المصرية ,المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة ,2009.
- د.محمود جامد محمود :اقتصاديات الجمارك, دار حميثر للنشر ,2017.
- د.محمود حامد محمود:اقتصاديات النقل واللوجستيات,دار حميثر للنشر ,2017.

ثانيًا : باللغة الأجنبية :

- CHARLES DARWIN FOUNDATION : Tourism, the Economy, Population Growth, and Conservation in Galapagos ,Charles Darwein foundation,2007.
- Citman &Joehnk:fundamentals of investing, Addison Vesloy,2003.
- David McEwen and Oliver Bennett :SEYCHELLES TOURISM VALUE CHAIN ANALYSI commonwealth secretariat Oct. 2010.
- Helen M. Bhola-Paul: Tourism Challenges and the Opportunities for Sustainability, Journal of Tourism and Hospitality Management, October, Vol. 3,2015.
- Margaret E. Johnston and others: Strategic Development Challenges in Marine Tourism in Nunavut ,MDPI, 2017.
- Michael P.Tadoro,StephenC.Smith :economic Development ,Addison Vesloy,2003.
- MIHAIL N. DIAKOMIHALIS & DIMITRIS G. LAGOS: Estimation of the economic impacts of yachting in Greece via the tourism satellite account, Tourism Economics,2008.

- Murat Kasimoglu :Visions for Global Tourism Industry - Creating and Sustaining Competitive Strategies ,2012.
- Paul A.Samuelson &William D.Nordhaus:economics ,McGraw,1995.
- Richard McDonald: IMPROVING THE ECONOMIC ANALYSIS OF SMALL BOAT HARBORS, u s army corbs engineers , December 2003.
- S. Favro & Z. Gržeti: Nautical tourism – the advantages and effects of development, WIT Transactions on Ecology and the Environment, Vol 115,2008.
- William J.Blinder:economics principles and policy,Thomson,2005.

ثالثًا: مواقع الكترونية :

- www.emdb.gov.eg
- http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/coastal_tourism/index_en.htm
- http://web.deu.edu.tr/maritime/imla2008/Papers/63.pdf

التهميش:

[1])اليخت عبارة عن سفن تشيد بشكل هندسي للإبحار في الماء بهدف التنزه ويستعمل في الرحال وممارسة الرياضة واقصي حموله له 36 راكب وقد تصل الي عدد 50 راكبًا ولا يقل فيها عدد الركاب عن 2, لكن مساحته تتفاوت بحسب قدرات مالكه المالية ولا يستعمل في التجارة او السفر او النقل ,

[2])www.emdb.gov.eg

[3])د.محمد خليل ابراهيم :البيئة المصرية ,المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة ,2009,ص 50.

[4]) Margaret E. Johnston and others: Strategic Development Challenges in Marine Tourism in Nunavut ,MDPI, 2017,P.14.

[5]) David McEwen and Oliver Bennett :SEYCHELLES TOURISM VALUE CHAIN ANALYSI commonwealth secretariat Oct. 2010,p.33.

[6])د.حسن سند,د.أكمل رمضان:التشريعات السياحية والفندقية ,كلية السياحة وافنادق جامعة المنيا ,2006,ص 153.

[7]) Murat Kasimoglu :Visions for Global Tourism Industry - Creating and Sustaining Competitive Strategies ,2012,p.400.

[8]) Citman &Joehnk:fundamentals of investing, Addison Vesloy,2003,p.574.

[9])قانون الاستثمار الصادر برقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017.

[10])http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/coastal_tourism/index_en.htm

[11]) William J.Blinder:economics principles andpolicy,Thomson,2005,p272.

[12]) MIHAIL N. DIAKOMIHALIS & DIMITRIS G. LAGOS: Estimation of the economic impacts of yachting in Greece via the tourism satellite account, Tourism Economics,2008,p.871.

[13]) CHARLES DARWIN FOUNDATION : Tourism, the Economy, Population Growth, and Conservation in Galapagos ,Charles Darwein foundation,2007,p.44.

[14]) د.محمود حامد محمود:اقتصاديات النقل واللوجستيات,دار حميثر للنشر ,2017,ص 155.

[15]) http://web.deu.edu.tr/maritime/imla2008/Papers/63.pdf

[16]) Helen M. Bhola-Paul: Tourism Challenges and the Opportunities for Sustainability, Journal of Tourism and Hospitality Management, October Vol. 3, 2015, ,p.8.

[17]) Paul A.Samuelson &William D.Nordhaus:economics ,McGraw,1995,p.689.

[18]) Michael P.Tadoro,StephenC.Smith :economic Development ,Addison Vesloy,2003,p.656.

[19]) S. Favro & Z. Gržeti: Nautical tourism – the advantages and effects of development, WIT Transactions on Ecology and the Environment, Vo.l 115,2008,p.36.

[20]) Richard McDonald: IMPROVING THE ECONOMIC ANALYSIS OF SMALL BOAT HARBORS, u s army corbs engineers , December 2003,p.45.

[21])د.عبد الباري أحمد على داوود:محاضرات في أسس صناعة الضيافة ,كلية لسياحة والفنادق ,جامعة المنيا ,بدون سنة نشر,ص 24.

[22]) د.محمود جامد محمود :اقتصاديات الجمارك, دار حميثر للنشر ,2017,ص 93.